

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1496

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس 14 آذار/مارس 2019، الساعة 15/15 بعد الظهر

الرئيس: السيد أيدان ليدل (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-22365(A)



* 1 9 2 2 3 6 5 *

الرئيس: أُعلن افتتاح الجلسة العامة 1496 لمؤتمر نزع السلاح. مساء الخير أيها الزملاء.

أيها الزملاء الموقرون، أعزم أن أبدأ من حيث انتهينا هذا الصباح. وأرجو أن تكونوا جميعاً الآن قد حصلتم على تعليماتكم النهائية الصادرة إليكم من عواصمكم. وأعتقد أننا أمضينا وقتاً طويلاً ونحن نتحدث عن هذا المقرر. فقد أجرينا عدة مناقشات مكثفة بشأنه، وأرجو أن تكون الساعات القليلة الإضافية التي مُنحتوها هذا الصباح قد أتاحت لكم الفرصة للحصول على التعليمات الصادرة إليكم من عواصمكم. وقبل أن نمضي في عملنا في هذا الصدد، أرى أن يمثل الاتحاد الروسي يود أخذ الكلمة.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيها الزملاء الأعزاء، قبل أن أطلب نقطة نظام، أود أن أقول بضع كلمات عن سبب وجهة نظري. لقد طلبت، قبل جلسة اليوم، من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة أن يعطيني الكلمة. ومع ذلك، لم تُعط لي الكلمة. ثم أشرنا كذلك برفع علمنا إلى رغبتنا في الإدلاء ببيان بشأن نفس النقطة. ولم تُعط لنا الكلمة آنذاك أيضاً، كما تعلمون، بحجة أننا لم نرفع علمنا في الوقت المناسب.

لماذا أقول هذا الكلام؟ لسبب بسيط هو أننا أضعنا عدة ساعات أكثر من اللازم بدلاً من تقديم التوضيحات الضرورية التي تتيح لنا إيجاد مخرج من الحالة المعقدة التي وضعنا فيها فيما يتعلق بمشروع مقرر مؤتمر نزع السلاح.

وأبدأ بالتسلسل الزمني للأحداث. كما تذكرون، قُدمت شفويّاً بعض المقترحات الإضافية في الجلسة العامة للمؤتمر يوم الثلاثاء. وإذا لم تحني الذاكرة، فإن المؤتمر وافق على تعديل واحد فقط من التعديلات المقترحة، وهو تحديداً الفقرة 9 من الديباجة، حيث استعيض عن كلمة "تعددية الثقافات" بكلمة "تعددية الأطراف". ونحن نتفق في هذا الصدد، ولو جزئياً فقط، مع الرئيس في أن التعديلات كانت ذات طابع تقني أو تحريري. ولم نعلم، مثلنا مثل الوفود الأخرى، بالتغييرات التي أدخلت حتى مساء أمس - أي في 13 آذار/مارس. ولا يمكن لنا أن نتفق مع الرئيس في أن جميع التنقيحات التي أجراها ذات طابع تقني.

أولاً، أود لفت انتباهكم إلى الفقرة 2 من المنطوق، التي طرأ فيها تغيير كبير على ترتيب الأولويات الخاصة بمهام الهيئات الفرعية. وفي حين كان التركيز في البداية على النظر في اتخاذ تدابير فعالة، فإنه ينصب الآن على صكوك ملزمة قانوناً. وذلك أمر يحتاج إلى تفاوض. وكان لدينا اقتراح فوري في هذا الصدد، حتى بدون الحصول على موافقة عاصمتنا. وذلك بإضافة عبارة "في إطار برنامج العمل الشامل والمتوازن المتفق عليه" بعد عبارة "صكوك ملزمة قانوناً للمفاوضات"، حيث لا يمكن للمفاوضات أن تمضي قدماً دون الإشارة إلى برنامج عمل المؤتمر.

وتتعلق النقطة الثانية بالفقرة 7 من المنطوق. حيث ليس بمقدورنا أن نوافق على ولاية غير محددة المعالم لا منسق خاص واحد ولا لأكثر. وهنا، ترد الإشارة تحديداً إلى المشاورات مع الوفود - أي أن المنسق الخاص هو الذي سيحدد، حسب تقديره، الوفود التي سيتشاور معها، وما إذا كانت تلك الوفود أعضاء في المؤتمر أم لا. وقد وردت إشارات إلى أعضاء في المؤتمر فقط في الجزء من مشروع المقرر الذي تُذكر فيه الجلسات الرسمية والجلسات غير الرسمية.

وفي هذا الصدد، وحسب وجهة نظرنا، من الأنسب للرئيس، عند إعادة إصدار هذه الوثيقة، أن يغير الرمز إلى Rev.3 والتاريخ إلى 13 آذار/مارس. ومن شأن هذا التغيير أن يعكس على نحو دقيق التسلسل الزمني والحقائق. وبالطبع، سنقدم في هذه الحالة تعليقات إضافية، كما سبق وقدمناها شفويّاً بالفعل، وإن كان ذلك بعد عدة ساعات قليلة مما كنا نقصد. وعلاوة على ذلك، أيها الزملاء، في الجلسة العامة التي انعقدت يوم الثلاثاء وكانت مسجلة، أعرب الوفد الروسي عن رأي مفاده أن أي تعديلات على وثيقة هامة مثل مشروع المقرر الخاص بمؤتمر نزع السلاح ينبغي، وفقاً لنظامنا، أن توافق عليها عاصمتنا. وليس من الممكن دائماً الاتفاق على المسائل الموضوعية في غضون ساعات قليلة.

ونحن نشجع الرئيس بشدة على إدراج التعديلات التي اقترحناها أولاً ثم مواصلة المناقشات بشأن الوثيقة بعد ذلك. وإذا كان الرئيس يعترض أن يفعل ما نقترحه، فسأتوقف عند هذا الحد، حيث إن لدينا بياناً آخر يجب أن ندلي به قبل اتخاذ أي خطوات، وقبل تقديم مشروع المقرر رسمياً لاعتماده. وإلا فإننا مستعدون لقراءة بياننا الرئيسي، الذي سنبين فيه دوافعنا وموقفنا من مشروع المقرر هذا.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل كوبا.

السيد ديلغادو سانثيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد الرئيس. وسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أرحب بالمدير العام، الذي ينضم إلينا في هذه الجلسة. لقد طلبنا الكلمة بسبب ما حدث هذا الصباح. ونود أن نوضح موقف كوبا، لذلك ربما يتعين علي تقسيم ملاحظاتي إلى جزأين. وأود أولاً أن أتناول المسائل الإجرائية، ثم بعد ذلك، ورهنأ بالكيفية التي نقرر بها المضي قدماً في هذه الجلسة، سنناقش مواقف ربما تكون أكثر موضوعية.

أولاً، السيد الرئيس، رغم أن وفد بلدي يرغب في التأكيد على أن جلسة هذا الصباح بدأت بملاحظات أبدأها أحد السفراء فعرض عدة أسباب إجرائية وموضوعية تجعلنا غير مجبرين على اتخاذ أي إجراء بشأن مشروع مقرر لا يوجد اتفاق بشأنه على نحو بين. فإن وفداً آخر أخذ الكلمة، ثم قطعت، سيدي الرئيس، الجلسة ببساطة دون استماع إلى جميع الوفود التي ربما كانت ترغب في الكلام. ودعوت لانعقاد هذه الجلسة في وقت غير اعتيادي في الساعة 50/14 بعد الظهر. وكنا حاضرين هنا آنذاك، ولكن الاجتماع لم يبدأ، أو على الأقل هذا ما فهمناه من الترجمة الفورية. زد على ذلك أنه لم يُحصل على موافقة الحاضرين الذين من المرجح أن يضطلعوا بمسؤوليات أخرى بعد ظهر اليوم. وطلبت منا أيضاً، سيدي الرئيس، أن نبت في مقرر صيغ باللغة الإنكليزية فقط، بدلاً من صياغته باللغات الست المعمول بها في مؤتمر نزع السلاح، واستندت إلى قاعدة الـ 24 ساعة في عقد هذه الجلسة.

وقد كان هذا الوقت ذا قيمة عالية جداً لو فدل بلدي. وقد استعرضنا النظام الداخلي، ولم نجد في أي مكان فيه ورود قاعدة تلزمنا باتخاذ إجراء بشأن أي موضوع في غضون 24 ساعة من تعميمه من قبل الأمانة. وقد كنا أكثر اجتهاداً إذ حاولنا أن نجد أي ممارسة أو قاعدة مماثلة في قواعد الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي ظل العدد الكبير من الملاحظات والاعتراضات على مشروع المقرر، ليس واضحاً بالنسبة لنا ما هو أساس عقد هذه الجلسة، ولماذا التسرع في اتخاذ قرار. ونحن نرغب في الحصول على توضيح بشأن هذه النقطة، حيث من الواضح أننا إذا كنا نطبق قواعد الجمعية العامة على أساس أننا فرع منها - والجمعية العامة هي التي اتخذت القرار المنشئ لهذا المؤتمر - فعندئذ أود الإشارة أيضاً إلى وجود قواعد أخرى من شأنها، على سبيل المثال، أن تتيح لنا إجراء تعديلات فورية على مقرر. وأول إجراء يتعين اتخاذه، إذن، يتعلق بمقرر في صيغته التي يعدلها أي وفد من الوفود الحاضرة، حتى نتمكن في وقت لاحق من البت في المقرر الأول.

واعتقد أن الدفع باتجاه تمرير أي مقرر رغم وجود اعتراضات عليه أمر غير حكيم. وبهذه النقطة، أختتم ملاحظاتي بشأن المسائل الإجرائية وأنتقل إلى مسألتين أساسيتين. إذا نظرت إلى المادة 18 من النظام الداخلي للمؤتمر، سترون أنها تنص على أن "المؤتمر يدير أعماله ويعتمد قراراته بتوافق الآراء". وبعبارة أخرى، يجب أن يوجد توافق في الآراء حتى يتسنى لهذا المؤتمر أن يتخذ قراراً ما أو أن يضطلع بعمله، ولا يوجد في النظام الداخلي ما يمنح الرئيس سلطة من جانب واحد للدفع بهدف تمرير أي قرارات لا سيما عندما يكون من الواضح عدم وجود توافق في الآراء بشأن إدارة العمل أو بشأن اعتماد مقرر ما. ويُشار إلى نفس النقطة في الفقرة 120 من القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة وأدى إلى إنشاء هذا المؤتمر.

وبمزيد من البحث اكتشفت أيضاً الوثيقة CD/PV.1338، التي تتضمن محضر اجتماع للمؤتمر في 13 شباط/فبراير 2015. وأنا هنا أقتبس من أحد محاضر هذا المؤتمر، يقول فيه أحد الوفود إن القرار لا يؤدي إلى تحسين أي شيء ولا ينبغي الاستخفاف به، ومن غير المقبول اتباع نهج "خذه أو اتركه". وكان سفير المملكة المتحدة، الذي أقتبس من كلامه هنا، قد قال الكلمات التالية: "لذلك، نطلب منكم، في هذه اللحظة، أن تؤجلوا اتخاذ قرار بشأن إنشاء الفريق العامل المعني بأساليب العمل إلى أن ندرس بوضوح ما تقترحونه الآن شفويًا" (ص 14). وأنا هنا أقتبس حرفياً من الكلمات التي قالها سلفكم السفير بولارد قبل أربع سنوات. وقد أتاح الوقت الذي سُمح لنا به أن نجري فحصاً قيمياً لهذه الوثائق، ونحن نتساءل حقيقة عما إذا كان المسار الذي نحن بصدد اتخاذ قرار بشأنه في هذا المؤتمر هو المسار الأنسب لكي نسلكه، كما سبق لنا أن قلنا من البداية، إذا كان لدينا رغبة في تجنب التسييس والتركيز على ولاية المؤتمر، التي هي التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً من شأنها أن تعزز مسألة نزع السلاح، وتحديدًا في سياق دولي ينبغي أن تكون مسألة نزع السلاح فيه هي الشاغل الأول.

وفي الختام، أود القول إننا أيضاً في موقف يسمح لنا بتشكيل عناصر موضوعية أخرى في مشروع مقرر، ولكنني أعتقد أن هذه الكلمات ستساعدنا على التأمل قليلاً بشأن ما نفعله حقيقة اليوم. شكراً السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر ممثل كوبا على بيانه وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): شكراً لك سيدي الرئيس. ونود التأكيد مرة أخرى على أن فنزويلا شاركت في جميع المناقشات بعقلية بناءة، وقد طالبنا في هذا السياق بضمانات سريعة فيما يخص بعض المقترحات التي تضمنها مشروع المقرر، وتحديدًا تلك المتعلقة بالهيئات الفرعية المقترحة والمنسقين الخاصين. غير أن اقتراحاتنا لم تُقبل للأسف. ويود وفد بلدي التأكيد مجدداً على أننا ندرك الحاجة إلى استعراض عضوية مؤتمر نزع السلاح، ما دام الاستعراض موجهاً نحو التوسع، الأمر الذي يمكن أن يساعد المؤتمر على توليد زخم جديد ويثريه بأفكار جديدة.

ونكرر التأكيد بشدة - وهذه ليست رسالة إلى غارسيا - على أن وفد بلدنا يعارض جميع المحاولات، بما فيها تلك التي جرت في الماضي وتلك المخطط لها في المستقبل، لاستبعاد دول أعضاء في المؤتمر أو الاستخفاف بها. ويشعر بلدي بالأسف لأنه يجد نفسه مضطراً إلى التشديد على أنه بسبب الحرب السافرة والمعروفة التي تشنها حكومات بعض السفراء تجاه جمهورية فنزويلا البوليفارية، فإن البعض منهم الذين يُقترح ترشيحهم ليكونوا منسقين، لن يكون بإمكانهم كفالة الشفافية والالتزام والتوازن. وفي ذلك السياق، نود أن نعرف مسار العمل الذي سيقترحه الرئيس، حتى تتمكن من المضي قدماً وفقاً لذلك. وبالتالي، سوف نمتنع عن الإدلاء بمزيد من التعليقات إلى أن يصدر اقتراح للعمل من رئيس المؤتمر، الذي يجب أن نعترف بأنه بذل جهوداً استثنائية لمراعاة شواغل جميع الوفود. شكراً السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر سفير جمهورية فنزويلا البوليفارية على بيانه وأعطي الكلمة الآن إلى سفير هولندا.

السيد غابرييلسي (هولندا): شكراً لك، السيد الرئيس، وأرحب بالمدير العام. وأعتقد أن وجوده يدل على ما ينتابنا جميعاً من الشعور بأن انعقاد هذه الجلسة اليوم أمر هام جداً لمؤتمر نزع السلاح. وقد عبر المتكلمون السابقون عن امتنانهم للرئيس ولطريقته المحايدة في التعامل مع هذه المسألة حتى الآن، وأريد أن أردد الثناء على الطريقة التي أدار بها أعمال المؤتمر وقادنا إلى هذا المقرر.

وبالنسبة لوفد بلدي، لم يكن لدينا أي شك على الإطلاق بشأن العملية والإجراء الذي كنا نتبعه، والذي كان موجهاً نحو اعتماد المقرر اليوم، ولذلك فإنني مندعش بعض الشيء من المنحى الذي سارت في هذه المناقشة بعد ظهر اليوم: فقد كانت الروح السائدة في هذه القاعة على مدار الأسابيع

الأخيرة بناءً جداً، ولكن صريحين بشأن ما نقرره اليوم. إنه أمر بسيط جداً: سواء واصلنا، بوصفنا المؤتمر، العمل الموضوعي، أو تأملنا، بوصفنا فريقاً أو مجموعة، في الإجراءات وأساليب العمل والتوسع، فهو موضوع نوقش لسنوات في هذه القاعة. إنها مجرد مناقشة بسيطة جداً. والسؤال الوحيد هو: هل توجد إرادة سياسية لذلك أم لا.

وهذا الأسبوع، أعتقد أن السفير الأمريكي قد عبر، ببلاغة، عن رأيه في الحالة المزاجية السائدة في هذه القاعة، وأود أن أثني عليه لبيانه هذا. وأنا أؤيد تماماً كلماته تلك، فقد حدد النغمة التي نشعر بها جميعاً في هذه القاعة. والأمر متروك لنا تماماً، إذن، سواء اعتمدنا هذا المقرر أم لم ناعتمده، ويمكننا أن نواصل المناقشة في مداولة إجرائية مطولة جداً. ففي العام الماضي، اعتمدنا المقرر باللغة الإنجليزية، ولم تكن تلك مشكلة آنذاك. لدينا قاعدة الـ 24 ساعة - إنها ليست قاعدة؛ بل هي مجرد ممارسة، ولذلك يمكن أن نتجادل لأسابيع. ولكن السؤال المطروح هنا بالنسبة لنا جميعاً هو ما إذا كنا سنتحمل مسؤولية المضي قدماً في المؤتمر أم لا.

وعلينا جميعاً أن نتأمل الموقف: سواء اتخذنا قراراً سلبياً اليوم أو لم نتوصل أصلاً إلى قرار، فإن العواقب ستكون وخيمة، وسيتعين علينا جميعاً أن نتحملها. شكراً لكم.

الرئيس: أشكر ممثل هولندا على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل تركيا.

السيد أغاتشيكوغلو (تركيا): شكراً السيد الرئيس. وبادئ ذي بدء، أود أن أتوجه إليك وإلى فريقك بالشكر على ما بذلتموه من جهود متواصلة طوال فترة رئاستك للمؤتمر. والقاعة يسودها جو من التعاون والتفاهم المتبادلين وذلك بفضل مهارتك في قيادة مؤتمر نزع السلاح بوصفك رئيساً له. وأود أيضاً أن أكرر الإعراب عن تقدير وفد بلدي للعمل الشاق الذي اضطلعت به لتقديم مشروع المقرر هذا إلى المؤتمر.

السيد الرئيس، منذ تعميم النسخة الأولى من مشروع المقرر، حددنا موقفنا في اثنتين من الجلسات العامة الرسمية، وأثناء مشاوراتنا الثنائية. وأكدنا على الأجزاء القوية من مشروع المقرر والأجزاء التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة. وأعربت بعض الوفود الأخرى كذلك عن شواغل بخصوص مشروع المقرر. ونحن نعتقد أن اتخاذ إجراء بشأن مشروع المقرر أمر سابق لأوانه؛ فمضمون مشروع المقرر وصياغته اللغوية يمكن تحسينهما بهدف التوصل إلى نص توافقي. ولذلك، نقترح عدم التسرع في اتخاذ أي إجراء، ومواصلة المناقشات بشأن مشروع المقرر. وشكراً لكم.

الرئيس: أشكر ممثل تركيا على بيانه وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أود أن أشكر، السيد الرئيس، على كل الجهود التي بذلتها في الصياغة اللغوية لهذا المقرر. إن وفد بلدي لا يعترم الوقوف حجر عثرة في طريق اعتماد أي مقرر يتفق عليه كل الموجودين في هذه القاعة. ومع ذلك، لا يمكن لوفد بلدي أن يتجاهل حقيقة أن بعض الوفود قد أعربت عن شواغلها وعدم موافقتها بشأن بعض العناصر الرئيسية الواردة في مشروع المقرر بصيغته الحالية، وأن هناك تسرعاً في اعتماد المقرر دون معالجة تلك العناصر.

وإذا كنا حقاً نريد لدورة انعقاد المؤتمر هذا العام أن تتوصل إلى أفضل نتيجة ممكنة، فإن المقرر، الذي يعتمد عليه عملنا الموضوعي، ينبغي أن يكون خالياً من أي غموض أو مكونات مثيرة للجدل، وإلا فستكون العواقب سلبية، وسيتعقد عملنا. وما زال أمامنا مجال لإجراء مزيد من المشاورات للتغلب على الخلافات والتوصل إلى حل يحظى بتأييد جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، أوصي بإتاحة مزيد من الوقت للنظر في إدخال تحسينات إضافية على مشروع المقرر هذا وتوضيحه.

شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه وأعطي الآن الكلمة إلى سفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية): شكراً، السيد الرئيس، وأتوجه بالشكر مرة أخرى إليك وإلى فريقك على كل الجهود التي بذلتها في محاولة الوصول بنا إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

الآن، وبعد أن عكفنا على هذا الأمر لعدة أسابيع خلت، فإن هذا النص، أي مشروع المقرر بصيغته الحالية، هو النص الذي يعتبره وفد بلدي حلاً وسطاً معقولاً. ولو كان لنا جدلاً أن نواصل هذه المناقشات لمدة 16 أسبوعاً إضافياً، لوجد البعض ممن في هذه القاعة سبباً ما لعدم الموافقة على النص. وأعتقد أنك، السيد الرئيس، كنت أكثر عدلاً ومراعاة وإبداعاً فيما يتعلق بمحاولة التوصل إلى حل وسط، ولكن توجد مجموعة جوهرية في هذه القاعة لا مصلحة لها في دفع مؤتمر نزع السلاح إلى الأمام، ولذلك، السيد الرئيس، أود أن أقول بكل بساطة إن وفود البلدان كان لديها وقت كاف لكي تحصل على تعليماتها من عواصمها. وقد أجرينا الكثير من المناقشات، وحين الوقت الآن للبت في مشروع المقرر الذي توصلت إليه السيد الرئيس.

شكراً السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وأعطي الكلمة الآن مرة أخرى إلى ممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، إذا كنت قد فهمت الأمر على نحو صحيح، فإنك لن تُدخل أي تغييرات أخرى على مشروع المقرر. وبالتالي، نود أن نركز على بعض المسائل الموضوعية، وسيكون بياننا، في جملة أمور، رداً على أولئك الذين يدعوننا إلى إظهار إرادة سياسية.

أيها الزملاء، إن فترة الرئاسة الثانية للدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح، وهي الرئاسة البريطانية، تنتهي هذا الأسبوع. وقد آن الأوان لتقييم ما أنجزناه. أولاً، يجب أن نلاحظ أن الجهود المشتركة التي بذلناها لم تؤد إلى إحراز أي تقدم باتجاه تحقيق الهدف الأساسي، وهو الاتفاق بشأن برنامج العمل الذي يحظى بقبول جميع الأطراف. ومن المؤسف أن زملاءنا البريطانيين لم يستجيبوا للقدر الكبير من المشورة التي قُدمت ولم يستفيدوا من مشروع برنامج العمل بالصيغة التي توصلت إليها الرئاسة السابقة.

وأتذكر أن الوفد الروسي منح تأييداً فوراً لأولئك الذين حذبوا اتباع نهج ذي مسارين، أي العمل بالتوازي في مسارين مترابطين ومتكاملين، هما: برنامج العمل ومشروع المقرر بشأن الهيئات الفرعية. ونحن على ثقة بأن الرؤساء اللاحقين لمؤتمر نزع السلاح، بمن فيهم زملاؤنا الأمريكيون، سيولون الاعتبار الواجب لبرنامج العمل وسيبذلون جهوداً جديدة في هذا الصدد.

أيها الزملاء، أود التشديد على أننا دأبنا منذ البداية على توضيح هذه النقطة وليس الآن فقط مع اقتراب الرئاسة البريطانية من نهايتها. ويجب ألا يكون هناك ادعاء بأن أحداً لم يكن يعلم بموقفنا. وقد أوضح السفير غاتيلوف نفس النقاط الرئيسية أثناء الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح.

وقد علّق الوفد الروسي مراراً وتكراراً وباستفاضة على الصياغة البريطانية لمشروع المقرر في المؤتمر وفي الاجتماعات الثنائية. وقد اقترحنا أيضاً تعديلات خطية من شأنها أن تكفل النظر على نحو شامل ومتوازن في جميع بنود جدول الأعمال. ولن أكرر ما قلته. بل إنني سأركز ببساطة على النقاط الرئيسية.

أولاً، بغية كفاءة وجود صلة مباشرة بين جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، الذي اعتمد بتوافق الآراء، وبين عمل الهيئات الفرعية، اقترحنا أن يتمحور عمل الهيئات الفرعية حول بنود جدول الأعمال، على غرار ما حدث في دورة عام 2018. وقد تقدمت عدة وفود أخرى، صدفةً، باقتراحات

مماثلة. وبغية مواصلة العمل على نحو متوازن، وبالمناسبة هذا الهدف المذكور في ديباجة مشروع المقرر، طالبنا بإنشاء هيئة فرعية مستقلة في إطار البنود من 5 إلى 7 من جدول الأعمال، وهذا أمر لا يختلف عما حدث في العام الماضي. بيد أن آراءنا لم تؤخذ في الاعتبار ولا حتى آراء الوفود الأخرى.

وثانياً، لقد أخذنا في الاعتبار الشواغل المتعلقة بالعبء المتزايد على الوفود وخبرة السنوات السابقة. وقد قُدمت مقترحات، استناداً إلى سوابق قائمة، بدمج البنود الأساسية الثلاثة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في إطار هيئة فرعية واحدة. ومن شأن متابعة هذا الاقتراح أن تتيح تناول مسألة نزع السلاح النووي على نحو شامل، ومن جميع جوانبه، ومع مراعاة مجموعة العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي والأمن العالمي. ونظراً لازدياد تآكل الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة، فإن بدء حوار متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في هذه القاعة، سيكون ذا أهمية خاصة. ونظراً لخصوصية مؤتمر نزع السلاح وعضويته التي تضم جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، فإن هذا المؤتمر هو المنتدى الأمثل، إن لم يكن في الواقع المنتدى الوحيد والأوحد، لحل هذه المسألة الملحة. ولكن المؤتمر تلقى، بأذن صماء، دعوتنا لإجراء مناقشة موضوعية ومهنية بشأن مسألة الأمن الدولي الأكثر إلحاحاً. وعضواً عن ذلك، فإن خبراء نزع السلاح في هذه القاعة قد اختاروا، مثلما فعلوا قبل عشرين عاماً، ألا يناقشوا سوى بضعة جوانب معزولة لنزع السلاح النووي، بعيداً عن السياق الاستراتيجي العام والتغيرات التكنولوجية التي تحدث في جميع أنحاء العالم.

وثالثاً، في ظل غياب أي قيود قانونية دولية، دعونا إلى وقف تجاهل التهديد المتنامي لتحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة جديدة للمواجهة المسلحة. ومن الخيارات المتاحة من أجل تفادي سيناريو سلبي هو البدء فوراً في التفاوض على مشروع المعاهدة الصينية - الروسية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام موجودة في الفضاء الخارجي. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح، بالدخول في مفاوضات من هذا القبيل، التركيز على الجوانب الرئيسية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهذا أمر له صلة مباشرة بأعمال المؤتمر كونه الهيئة التفاوضية الوحيدة في مجال نزع السلاح، وفي الوقت نفسه، تجنب حدوث تداخل بينه وبين منتديات متخصصة أخرى. بيد أن ذلك أيضاً لم يحدث. وقد أكدنا استعدادنا للنظر في أي مقترحات بناءة بديلة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويسعني أن أخلص إلى القول إنه لا يوجد الآن ولم يوجد من قبل أي مقترحات من هذا القبيل. ولكننا، مع ذلك، نسمع كثيراً عن أهمية ما يحدث في الفضاء الخارجي من حطام فضائي، وطقس فضائي، وتنظيم حركة المرور في الفضاء، وغير ذلك من هذه المواضيع، دون أن يكون لها أدنى صلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ورابعاً، أود الإشارة إلى بياننا في الجزء الرفيع المستوى، حيث ركزنا على مهمة مكافحة الأعمال الإرهابية التي ترتكب باستخدام أسلحة الدمار الشامل، وأشرنا إلى أن وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف، اقترح في عام 2017 وضع اتفاقية لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي في المؤتمر. ونحن نرى أن اتفاقية من هذا القبيل، إذا ما قُدمت موجز لخطوطها العريضة إلى المؤتمر، من شأنها أن تعزز إلى حد كبير فعالية الجهود الشاملة المبذولة بغية مكافحة الآفة الخطيرة المتمثلة في أعمال الإرهاب التي تُرتكب بأسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، فقد تصرف معظم أعضاء المؤتمر وكأن هذه الآفة غير موجودة. ونتيجة لذلك، لم يُشر مشروع المقرر سوى إلى بضع نتائج جديدة وتهديدات، دون تحديد نوع العمل الذي يُنجز بالتوازي في أماكن متخصصة وأكثر ملاءمة.

وخامساً، سمعنا الكثير من الدعوات لأن يستأنف المؤتمر أعماله الموضوعية دون إبطاء. ومن جانبنا، فقد أكدنا أننا نفضل معالجة المسائل الموضوعية، والحرص على عدم إغفال المسائل الهامة حقاً، وترك أي مسائل إجرائية لتجري معالجتها على حدة، لا سيما وأنه رغم الطلبات التي تقدمت بها

وفود عديدة من أجل تحديد ولاية المنسق الخاص بشأن أساليب عمل المؤتمر وعضويته تحديداً واضحاً، فإن ذلك لم يحدث بعد - أي أن مشروع المقرر لم يتضمن أيّاً من تعليقاتنا.

وبالتالي، وفي ضوء اعتراض عدد من أعضاء المؤتمر الآخرين بجدية على مشروع المقرر، يقترح الوفد الروسي عدم طرح المقرر لاعتماده. ويجب عمل المزيد بشأن مشروع المقرر لكي يحظى بقبول الجميع، ومن ثم يُعتمد بتوافق الآراء. ومن الواضح الآن عدم وجود أي توافق في الآراء.

وفي الختام، نؤكد مرة أخرى على روح الحوار الجاد بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بالشكل الذي وافقت عليه الوفود. ونحن نؤكد مجدداً التزامنا بالمشاركة البناءة مع الرئاسة البريطانية والرؤساء الستة لدورة عام 2019 وجميع الوفود في محاولة لاستئناف المؤتمر أعماله الموضوعية.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أقول إنك اضطلعت بإدارة أعمالنا هذا الشهر بطريقة مثالية. وأود أيضاً القول إنك أنجزت ذلك بشفافية تامة وعلى نحو شمل الجميع وبما يتفق تماماً مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح. وكذلك، أردت الثناء عليك، السيد الرئيس، لما أنجزت من عمل تشعر عاصمة بلدي إزاءه أيضاً بالامتنان العميق.

ونحن لا نتفق تماماً مع الآراء التي أعرب عنها بعض الوفود بشأن إدارتك للإجراءات القانونية. ونعتقد أيضاً أن المقترح المطروح، بصيغته المعدلة شفويّاً، لا يغير مضمون مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/WP.619/Rev.2؛ بل على العكس من ذلك، فهذا المقترح يُحسِّن مضمون المقرر ويأخذ في الاعتبار كل التعليقات التي أدلى بها جميع الوفود الحاضرة هنا يوم الثلاثاء. والحل الذي اقترحتّه، السيد الرئيس، لا يتسم بالتقصير، كما يقول البعض؛ بل هو سبيل إعادة المؤتمر إلى العمل الموضوعي، وهو، في رأينا، أنسب السبل للتوفيق بين الآراء السياسية المتعارضة وللتغلب على العقبات الإجرائية.

ونحن على اقتناع تام بضرورة المضي قدماً في هذا المسار تحديداً، إذ إنه السبيل الوحيد للعودة إلى الوفاء بولاية المؤتمر، ألا وهي التفاوض. وفي الحقيقة، فإن هذا الاقتراح يرسي الأساس لاتفاقات نزع السلاح في المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإنني ألاحظ - وقد قلت هذا من قبل - أن المؤتمر قد دأب على العمل بهذه الطريقة عندما كان يعمل بشكل طبيعي. واستناداً لهذا، فنحن نتراجع. نعم نحن نتراجع، إذا لم نتوصل إلى اتفاق بشأن هذا المقرر اليوم. وإذا لم ننجح في اعتماد هذا المقرر، فسيكون ذلك بسبب وجود مشكلة تتعلق بالإرادة السياسية، وهذا أمر مثير للقلق البالغ في وقت تحتاج الجهود المبدولة لتنظيم الأسلحة - أكثر من أي وقت مضى - إلى بث حياة جديدة فيها، في ظل خلفية استراتيجية متوترة للغاية ندركها جميعاً. ولذلك أود ببساطة أن أؤكد مجدداً القلق العميق الذي يساور بلدي ووفد بلدي إزاء هذه الحالة.

السيد الرئيس، إن وفد بلدي على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع المقرر الذي تطرحه. وشكراً لك.

الرئيس: أشكر سفير فرنسا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير جمهورية إيران الإسلامية.

السيد بغهاي حمانيه (جمهورية إيران الإسلامية): شكراً، السيد الرئيس. أود أن أعرب عن تقديري لكل ما اضطلعت به من عمل شاق أثناء الأسابيع الأربعة الماضية بهدف إعداد مشروع برنامج العمل الخاص بدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2019. ونحن نتفهم مدى صعوبة ذلك، لا سيما في ظل السياق السياسي الدولي الحالي.

وفي هذا الصباح، رفعت، السيد الرئيس، الجلسة بسرعة لدرجة أنني لم أجد الفرصة لتقديم أطيب التمنيات مع البطاقات التي وزعتها في وقت سابق، بمناسبة اقتراب فصل الربيع. ولتسمح لي الآن، إذن، أن أعتنم هذه الفرصة لكي أتمنى لكم جميعاً ربيعاً ملهماً، يحل علينا قريباً. ففي غضون أسبوع واحد من الآن، سيحتفل الإيرانيون، ومعهم ملايين آخرين في جميع أنحاء العالم، بعيد النيروز، الذي يوافق بداية فصل الربيع، حاملاً الأمل في مستقبل أفضل لإخواننا في البشرية ولكوكبنا. وأتقدم إليكم جميعاً بالتهنئة مقدماً.

ونحن، السيد الرئيس، نقول بالفارسية "سالى كه نكوست، آز بهارش بيداست"، وهذا يعني أن الربيع الجيد يبشر بعام جيد. وأعتقد أنكم تقولون باللغة الإنكليزية "البداية الجيدة تجعل النهاية جيدة". وربما يكون هذا وراء قول الناس إن شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو هما الشهران الرئيسيان في العام. والبداية على نحو جيد تعني نصف النجاح، ومن الضروري أن نكون حذرين للغاية حول كيفية البدء. ولكي تكون لدينا بداية جيدة، لا بد أن نعمل مع بذل العناية الواجبة والصبر والحذر. فالقرارات التي تُتخذ على عجل تحت ضغط مهل زمنية نهائية لا مبرر لها ربما تكون لها تبعات. ونحن، بطبيعة الحال، نراعي هذه الهيئة بوصفها المنبر المتعدد الأطراف الوحيد لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح، ومن الأفضل لنا جميعاً أن نحافظ عليها هكذا.

ولا يسعنا تحمّل وزر تقليص دور هذه الهيئة لتصبح مجرد دائرة تخلق خلافات وانقسامات سياسية، وتشجع في مناقشات لا تمت بصلة لولاية المؤتمر، وتمهد الطريق لتحويل المؤتمر إلى مركز لتبادل العداوات والاختلافات السياسية. فذلك لن يؤدي سوى إلى حدوث استقطاب في مناقشاتنا وتقويض تعددية الأطراف في وقت نحتاج إليها أكثر من أي وقت مضى.

ومن هذا المنطلق، سيدي الرئيس، فإننا نشدد على ضرورة التركيز على المضمون والعمل على الولاية المركزية للمؤتمر، ألا وهي نزع السلاح النووي، وذلك عن طريق معالجة بنوده الأساسية الأربعة. ونحن نتفق مع الزميل من هولندا ومع الزملاء الآخرين على أن جلسة المؤتمر هذه بالغة الأهمية في تشكيل مستقبل المؤتمر ووظائفه. ونردد الشواغل التي أثارها الوفود الأخرى ونطلب إليك، السيد الرئيس، مواصلة تفاعلنا ومشاركتك مع الدول الأعضاء لصياغة مشروع برنامج عمل يحظى بقبول الجميع. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحن بحاجة إلى إرادة سياسية من جميع الأطراف.

أشكرك، السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر سفير جمهورية إيران الإسلامية على بيانه وأعطي الكلمة الآن إلى سفير البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل): شكراً جزيلاً لك، السيد الرئيس. ولقد طلبت الكلمة، سيدي الرئيس، أولاً وقبل كل شيء، لنعرب عن رأينا بأن أداءك، بوصفك رئيساً لهذه الهيئة، كان استثنائياً. وقد أتحت لنا، السيد الرئيس، متابعة منطقية للمبادرة التي طرحها سفير أوكرانيا أثناء الفترة الرئاسية الأولى.

ومن وجهة نظري، كانت تلك محاولة جادة وفرت لنا مشروع برنامج العمل، وأتاحت الفرصة أمام الجميع لإبداء المرونة وإظهار الإرادة السياسية من أجل اعتماد هذا البرنامج؛ ومع ذلك، ثبت أن هذا الأمر مستحيل. ولم يتشكل توافق في الآراء بشأن ذلك النص ضمن الإطار الزمني المخصص لذلك. وثاني أفضل مبادرة يمكن الأخذ بها هي المضي قدماً بمشروع المقرر المقترح من أجل إنشاء الهيئات الفرعية، للتأكد من أن الإنجازات التي تحققت في عام 2018 - أي الزخم الذي نجحنا في بنائه بفضل ما أنجزناه من تقارير ومداولات ومناقشات - والجهود التي بذلناها على مدار تلك السنة لن تذهب سدى. وكان كثيرون، داخل هذه القاعة وخارجها، بمن فيهم الأمين العام للأمم المتحدة ووزراء، ممن تحدثوا إلينا أثناء الاجتماع الرفيع المستوى، قد أدركوا هذه النتائج، واعترفوا بجودة الأعمال التي أنجزناها في العام الماضي وطبيعتها وأهميتها ووجاهتها.

ومما يؤسف له أن عدم وجود مرونة أو إرادة سياسية أو فهم مشترك لأهمية مؤتمر نزع السلاح، ربما يؤدي إلى حرماننا هذا العام من أي فرصة لمواصلة العمل الجيد الذي بدأناه. وأعتقد أنه بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في رؤية إحراز تقدم بشأن البنود الأساسية المدرجة على جدول الأعمال، مثل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن عدم اتخاذ قرار لن يوفر بالتأكيد ذلك المسار لإحراز التقدم المنشود، وسيترك فراغاً ضاراً جداً - فجوة - يؤثر على استمرارية مناقشاتنا.

ونحن بحاجة إلى هذا لأننا نشاهد، في جملة أمور، عمليات خارج المؤتمر بشأن هذه المسائل. فالقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تدعو إلى إعادة نتائج هذه العمليات إلينا من أجل النظر فيها. ومعظمنا - إن لم نكن جميعنا على ما نعتقد - ندرك أن هذه هي الهيئة الوحيدة المنوط بها إجراء مفاوضات بهذا الشأن. وإذا كانت كذلك، ففي هذه الحالة نعتقد أننا نحتاج إلى أن تبقى الفرصة متاحة أمامنا من أجل إجراء مناقشة جادة، كما نحتاج إلى جدول أعمال لهذه المناقشة.

وبالنسبة لأولئك الذين يخشون التسييس، نعتقد أن عدم وجود مقرر يتيح العمل على المسائل الموضوعية المدرجة على جدول الأعمال من شأنه في الواقع أن يزيد التسييس، ولا يقلل منه. ومن وجهة نظري، فإن العلاج الناجع للتسييس هو العمل على المضمون وعلى مناقشات نزع السلاح والاستثمار في مناقشات نزع السلاح على الصعيدين التقني والسياسي كليهما.

ويساورنا قلق بالغ إزاء مجريات الأحداث. ونحن لا نعتقد أن لدينا دورة كاملة للإبقاء على استمرارية هذه المناقشة. وثمة فكرة مفادها أننا إذا لم نكن في وضع يسمح لنا باعتماد هذا المقرر أثناء فترة رئاستك، فإننا ربما لا نتمكن من فعل ذلك في وقت لاحق من هذا العام، حيث لن يكون لدينا وقت كاف. وبالتالي إما أن نعتد المقرر الآن وإلا فلن نعتمده أبداً.

وقد حاول وفد بلدي إبداء أكبر قدر ممكن من المرونة من أجل المضي قدماً في اعتماد المقرر. ونحن لا نؤيد تقدم بعض الأعضاء باقتراحات معينة بشأن ما إذا كان المنسقون المحتملون محايدين أم لا. وأعتقد أن بإمكاننا الوثوق في أن جميع أعضاء هذه الهيئة محايدون وقادرون على الوفاء بأي ولاية قد يمنحها لهم هذا المجلس، ودائماً على أساس فائق من الشفافية والانفتاح والتوافقية، وهو الأساس الذي نستند إليه في أعمالنا. ونعتقد أنك اتبعت النظام الداخلي، ووفيت بالمتطلبات الضرورية كافة. وبطبيعة الحال، فإن وفد بلدي على استعداد، حتى اللحظة الأخيرة، لأن يبذل أي جهد ضروري من أجل إعطاء الدفعة الأخيرة، إذا كانت هذه الدفعة الأخيرة مجدية.

وبطبيعة الحال، فإنني لست متأكداً في هذه المرحلة ما إذا كان بالإمكان التغلب على بعض المقاومة المستمرة الظاهرة عن طريق عمليات الصياغة أو عن طريق زيادة توضيح جوانب معينة من هذا المقرر. وإذا كان الأمر كذلك، فإنني على استعداد لبذل جهد إضافي، ولكنني أعتقد أنه يتعين على الأعضاء الذين ما زالوا لم يجسموا أمرهم بشأن هذه المسائل بعد، أن يبينوا لنا جدوى هذا الجهد الإضافي من عدم جدواه. وشكراً لك.

الرئيس: أشكر سفير البرازيل على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة أستراليا.

السيدة وود (أستراليا): شكراً السيد الرئيس. ومرة أخرى، أجد أنني أتفق مع سفير البرازيل. فإن عدم اعتماد المقرر اليوم من شأنه أن يفسح المجال للمزيد من الضرر والتسييس. ونود حقاً إنجاز العمل الموضوعي هذا العام. فقد استمتعنا كثيراً بالمناقشة التي أجريت العام الماضي في الهيئتين الفرعيتين، ونأمل أن نعيد الكرة هذا العام. وكذلك، فإننا نرى قيمة في تسليط الضوء على ممارساتنا في العمل. ونظر إليها على أنها فرصة لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

وعلينا أن نتذكر كيف يُنظر إلى هذه الهيئة في الهيكل العام لنزع السلاح. وإذا لم نعتد المقرر اليوم، بعد أن أمضينا عامين في مناقشات جيدة، فإن ذلك سينعكس سلباً على هذه الهيئة. ونحن نعتقد، أن الهيئة تعمل بتوافق الآراء، ولكن توجد طرق مختلفة للتوصل إلى توافق في الآراء؛ فثمة جانب يتعلق باقتناص الفرصة وامتلاك قدر من الشجاعة، ثم اختبارنا أنفسنا بطرح سؤال عما إذا كان هذا المقرر مخيف حقاً لدرجة تجعلنا نريد استبعاد احتمال الاضطلاع بالعمل الموضوعي هذا العام. وبالنسبة لأستراليا، فإن الأمر بالتأكيد ليس كذلك.

وقد اضطلعت بأداء دورك بطريقة شفافة ومنفتحة للغاية وبنية حسنة. ونحن نعتقد أننا مستعدون للانضمام إلى توافق في الآراء، ونود فعلاً أن نرى المؤتمر يحاول اتخاذ إجراء بشأن هذا المقرر. وشكراً لك.

الرئيس: أشكر ممثلة أستراليا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل السويد.

السيد ماكاروفسكي (السويد): أشكركم جزيل الشكر، السيد الرئيس. واسمح لي كذلك أن أشكركم على ما اضطلعت به من عمل وما بذلته من جهود. وقد استُخدمت كلمة "مثالي" في هذا الصدد. وأنا أؤيد هذا الرأي تأييداً تاماً. وقد طُرحت آراء أخرى لا أتفق معها. وكان القصد من بعض الآراء، التي أعرب عنها إما تصريحاً أو تلميحاً، هو إلقاء ظلال من الشك على جهودك ونواياك. ووفد بلدي لا يتفق مع هذه الآراء. وقد أعربت بعض الوفود عن خيبة أملها لعدم إدراج مقترحاتها بالكامل في مشروع المقرر الذي قدمته. ومعظمنا، ربما كلنا، نتشاطر هذا الشعور. وتلك هي طبيعة التراضي.

ومشروع المقرر الذي اقترحت، بصيغته المعدلة شفويًا هذا الصباح، ليس سوى حل وسط، ينبغي، إذا توفرت إرادة سياسية، أن يكون مقبولاً لدى الجميع. ومن المؤكد أن وفد بلدي مستعد للانضمام إلى توافق الآراء بشأن اقتراحك. شكراً السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر ممثل السويد على بيانه وأعطي الكلمة الآن إلى سفير الجمهورية العربية السورية.

السيد علاء (الجمهورية العربية السورية) (تكلم باللغة العربية): شكراً السيد الرئيس. في الواقع، إنني بعد أن استمعت إلى البيانات التي أدلى بها هذا اليوم، ازدادت لدي الشكوك بشأن تفسير كلمة التوافق في هذه القاعة. طبعاً هذا المصطلح لطالما كان خلافياً داخل الأمم المتحدة، لكن اليوم يبدو وكأن هناك عالمين مختلفين في فهم مصطلح التوافق. لكن اسمح لي أن أبدأ بأن أكرر تقديري الشخصي للجهود التي بذلتها.

إن عودة مؤتمر نزع السلاح للتركيز على عمله المضموني من خلال تبني برنامج عمل شامل ومتوازن يحافظ على الولاية التفاوضية للمؤتمر، لطالما كان موقفاً عبرت عنه الجمهورية العربية السورية مراراً وتكراراً داخل هذه القاعة. وعلى الرغم من تحفظنا على مأسسة النهج الذي لجأ المؤتمر إليه خلال السنتين الماضيتين والقائم على التخلي عن السعي للتوافق بشأن برنامج عمل للمؤتمر وتركيز قراراتنا على إنشاء هيئات فرعية تداولية الطابع تكرر العمل الذي يتم الاضطلاع به في أماكن أخرى، فقد كانت سوريا جزءاً من التوافق الذي تم اعتماده بهذا الشأن العام الماضي وما قبله، لكن كما أوضحنا في بياني صباح اليوم نحن ندعم الجانب المتعلق بإنشاء الهيئات الفرعية ونؤيد تمكين المؤتمر من البدء بهذا العمل المضموني في أسرع الآجال.

لكننا نعتقد في الوقت نفسه أن مسألة تسمية منسقي الهيئات الفرعية تحتاج إلى مشاورات إضافية، وكما هو معروف فإن المؤتمر تعامل أثناء دورته العام الماضي مع هذين الموضوعين بمقررين منفصلين، وينطبق الأمر نفسه على المقاربة التي تم اتباعها في النص المقترح بشأن المسائل الإجرائية، لا سيما بالنسبة للمقترح المتعلق بالمقرر الخاص المعني بتفعيل أعمال المؤتمر وتوسيع العضوية، وهي ولاية تحتاج

إلى المزيد من التوضيحات، لكن هذه التوضيحات تغيب عن مشروع المقرر المقترح من الرئاسة، رغم مطالبة العديد من الدول بذلك. ونحن نريد أن نعرف ما الذي ستتعامل به هذه الولاية بوضوح وبشكل مسبق. لقد عبّر وفدي عن هذه الشواغل أثناء المشاورات وأثناء كافة الاجتماعات التي عُقدت خلال رئاستكم، وتعامل بشكل بناء مع النص المقترح، مع استمرارنا في التأكيد على مسألة وضع معايير لولاية وصلاحيات ونطاق عمل المنسق الخاص بالمسائل الإجرائية، لكن هذه المقترحات لم يتم الأخذ بها بالشكل المطلوب في النص المقترح لمشروع المقرر. وكما سبق لنا التأكيد بهذا الشأن، نحن لا نستطيع الموافقة، السيد الرئيس، على التسرع في إنشاء ولاية مفتوحة بشأن طرائق عمل المؤتمر وعضويته بغياب الوضوح الكامل للجوانب التي ستغطيها الولاية والمقترحات التي سيقدمها المنسق، ولا تتفق مع المواعيد الزمنية المصطنعة التي وُضعت لها.

ويؤسفنا أن النص المقترح بشكله الراهن لا يساعد في التغلب على الخلافات السياسية داخل هذه القاعة كما قيل بمقدار ما يثير مزيداً من الخلافات كما استمعنا بعد ظهر اليوم. وباعتقادنا إن المقاربة القائمة على التقدم بمشروع مقرر واحد يشمل المسائل المتصلة بالعمل المضموني على قدم المساواة مع مسائل إجرائية خلافية هي مقاربة غير مثمرة ولا تحظى بالتوافق داخل هذه القاعة. وغني عن القول إن التقدم بمشروع مقرر لاعتماده والتصويت عليه يجب أن يبنى على ضمان موافقة كافة أعضاء المؤتمر. ومن الواضح أن النص المقترح ليس ناضجاً بما يكفي لطرحة للاعتماد، لأنه لا يعالج الشواغل التي سمعنا صداها بعد ظهر هذا اليوم.

شكراً السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر سفير الجمهورية العربية السورية على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى سفير زمبابوي.

السيد موشايافانغو (زمبابوي): أشكركم، السيد الرئيس. ويسرنا أيضاً أن نرحب بحضور المدير العام. ونود أنا ووفد بلدي أن ننضم إلى الآخرين الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن الشكر لك، السيد الرئيس، على العمل الذي اضطلعت به في صياغة مشروع المقرر المعروض علينا. ونود أيضاً أن نهنئك على الأسلوب المهني الذي اتبعته أنت ووفد بلدك في تسيير أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ توليك الرئاسة. وإنني أثني عليك، السيد الرئيس، لما بذلته من جهود ترمي إلى تجميع الآراء المتباينة في المجلس من أجل التوصل إلى مشروع مقرر يمكن أن يوافق عليه المؤتمر.

السيد الرئيس، في حين كانت زمبابوي تأمل في اعتماد برنامج عمل للمؤتمر، نرى أنه قد تأخر كثيراً، فإن المبادرة الحالية، التي تحاول الاستناد إلى العمل الذي أُنجز داخل الهيئات الفرعية في العام الماضي، تظل أمراً أساسياً في سعينا الدؤوب نحو الحد من الخلافات التي تقف عائقاً في طريق التوصل إلى توافق في الآراء. ونحن ندرك أن مشروع المقرر الحالي يثير من الأمور ما يجعل بعض الوفود لا تشعر بالارتياح. ورغم كل ذلك، فنحن ما زلنا نأمل في إمكانية تخطي هذه الخلافات بما يكفل تكريس الفترة المتبقية من العام للمناقشات الموضوعية. وسنظل مرنين بشأن المقرر النهائي في نهاية المطاف.

وشكراً لك

الرئيس: أشكر ممثل زمبابوي على بيانه وأعطي الكلمة مرة أخرى إلى ممثل كوبا.

السيد ديلغادو سانشيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد الرئيس. والآن، أود أن أعود إلى البيان الذي كنا قد أعدناه من أجل الجلسة الصباحية. وكان البيان يبدأ بالتعبير عن الامتنان لك على جهودك الرامية إلى اعتماد مقرر بتوافق الآراء والإشارة إلى وجهة نظرنا التي مفادها أننا نقرب من شيء ما يمكننا الاستناد إليه للتوصل إلى اتفاق ذي مغزى، ولكن لا يمكننا أن نقبل موعداً نهائياً مصطنعاً في ظل وجود اختلافات موضوعية قائمة. فالمسائل التي يثيرها مشروع المقرر الذي طرحة

للاعتقاد صعبة جداً لدرجة لا يمكن معها حلها عن طريق جهودك التي تبذلها بحسن نية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. ولقد دأب وفد كوبا على أن يكون بناء ومرناً منذ البداية. وهاهي أسبابي أطرحها حتى تكون مسجلة. منذ اليوم الأول، اتسمت جميع مقترحاتنا التي قدمناها إليك بالوضوح والشفافية وقد تفضلت باستلامها.

ونحن من بين الوفود التي تؤمن إيماناً راسخاً بمؤتمر نزع السلاح وتدافع عنه بقوة، وهو المؤتمر الذي له ولاية واضحة للغاية. فهو المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً لنزع السلاح. ورغم ذلك، فقد مضى عشرون عاماً، أو أكثر، دون الوفاء بالولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة. ولقد دأبنا على التأكيد أن الهيئات الفرعية، التي أيدناها في العام الماضي، وما زلنا على استعداد لدعمها هذا العام، ليست هي الحل الأنسب، في ظل الجمود الواضح في المؤتمر، ولكن مع ذلك، يمكن لها أن تسمح لنا بالمضي قدماً. وإذا كنا بصدد تكرار ممارسة العام الماضي، وهذا ما نقترحه الآن، فإن هذه الهيئات الفرعية صُممت للتداول، وليس للتفاوض. وهي لا تشكل برنامج عمل معروضاً على مؤتمر نزع السلاح لكي يعتمد. ولدينا قرار بشأن اعتماد برنامج العمل لم يتخذ وظل معلقاً، وربما نفع الشيء نفسه بخصوص مشروع المقرر هذا، الأمر الذي يبعدنا أكثر عن ولاية التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً.

فلقد أبدينا - وما زلنا نبدي - مرونة في قبول إنشاء هذه الهيئات الفرعية، رغم الشكوك التي أعربنا عنها، وذلك لإدراكنا أن هذه المناقشات، إذا حُشنت النوايا، يمكن أن تقربنا من الوفاء بالتزاماتنا. ولقد انضمنا إلى مؤتمر نزع السلاح، ونحن موجودون فيه الآن، بهذه النوايا الحسنة. وكان من الممكن اتباع الحكمة الشديدة أن نكون قد قبلنا الكثير من المقترحات، على سبيل المثال، تكرار نفس الشيء الذي أنجزناه في العام الماضي عندما أنشئت الهيئات الفرعية، حيث إننا أنشئت بتوافق الآراء آنذاك. إلا أننا حرصنا هذا العام، وبإصرار على تعقيد ذلك المقترح وذلك التوافق في الآراء. ولم تكن لدى وفد بلدنا، ولا حتى لدى الوفود الأخرى التي أعربت عن شكوكها، رغبة في تعقيد مشروع المقرر هذا.

وإن كوبا تؤيد توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح تأييداً تاماً، وستدعم بكل تأكيد العمل من أجل أن يكون المؤتمر أكثر فعالية. ونحن منفتحون إزاء إجراء مناقشة زهية وبناءة بشأن هذه المسائل؛ غير أننا لن نوافق، كما ذكرنا منذ اليوم الأول، على استخدام هذه المسائل للاستمرار في إضفاء طابع سياسي على المؤتمر. وقد تم النظر في كلا الاقتراحين الواردين الآن في مشروع المقرر ولكن لم يُعتمد أي منهما في الماضي القريب، والسبب في ذلك لا يعود إلى وفد بلدنا الذي لم يؤيدهما، بقدر ما يعود إلى بعض الوفود الأخرى التي شككت فيهما حينئذ، واليوم تؤيدهما بنوع من الرياء.

ونحن لا نخرق أي اتفاقات تم التوصل إليها بتوافق الآراء بغية منع دول أخرى من المشاركة في مؤتمر نزع السلاح. ونحن لا نخرق النظام الداخلي للمؤتمر - وأنا أتفق تماماً مع زملائي في أن الأفعال يترتب عليها عواقب. ولهذا السبب يتعين علينا جميعاً أن نفكر بصورة جماعية في جميع الإجراءات التي دأبت مجموعة من الوفود على اتخاذها في المؤتمر منذ العام الماضي، وكيف أثرت تلك الإجراءات سلباً على الثقة المتبادلة المفترض أن توجد بيننا باعتبارنا مفاوضين. وفي ضوء هذه الخلفية، كنا وما زلنا مضطرين إلى النظر في أمر من الواضح عدم وجود أي توافق في الآراء بشأنه.

وفي حين كان مقترحك قيد النظر، فإن عدة وفود، بعضها كان مؤيداً له تأييداً كاملاً، طلبت إليك، على سبيل المثال، أن تكفل تحديد العمل الذي سيتعين على المنسقين الخاصين الاضطلاع به بوضوح جلي مسبقاً - أي وضع جدول زمني لاجتماعاتهم الرسمية وغير الرسمية. وبطبيعة الحال، اتسم موقفنا بالمرونة: فلم نطلب أبداً عقد جلسة واحدة ولا جلستين ولا ثلاث ولا أربع جلسات. بل تركنا

الأمر لك. ولكن هذه المرونة قوبلت بالصمت. ولا نتذكر أن أحداً في هذه القاعة اعترض على العمل بما يكفل اضطلاع هذه المؤسسة، التي يعيننا أمرها، بالمهام الموكلة إليها، على نحو يمكن توقعه. غير أن هذا الشاغل ببساطة أمر غير وارد.

وقد طُرحت أسئلة عن سبب ضرورة تقديم المنسقة الخاصة المعنية بتحسين أداء المؤتمر وتوسيع عضويته تقريراً أثناء الجزء الثاني من الدورة السنوية - أي، في غضون بضعة أسابيع - بدلاً من تقديمه في نهاية الدورة، الأمر الذي سيكون منطقياً والذي يفعله المنسقون الآخرون. ولم نسمع جواباً على هذا السؤال أيضاً. وكذلك، طلبنا تحديد ولاية هذه المنسقة أو تعريفها على نحو أكثر وضوحاً، وكنا على استعداد لسماع أي مقترح بغية تحقيق تلك الغاية. ولم يعترض أحد على ذلك؛ ومع ذلك، لم تُحدّد أي ولاية. بل إن المنسقة الخاصة لديها شيك على بياض تستخدمه حيثما وعندما ترى ذلك مناسباً.

وأقول لكم بكل وضوح إننا إن لم نتخذ قراراً بشأن الهيئات الفرعية هذا العام، فلن يكون ذلك بسببنا ولا بسبب الوفود التي أشارت، على نحو معقول، إلى خطورة الأفكار الجديدة التي حاول البعض إدراجها في مشروع المقرر هذا. بل العكس هو الصحيح، حيث إننا على استعداد لأن نُكرر ممارسة العام الماضي - أي إنشاء الهيئات الفرعية الأربع المعنية بالقضايا الجوهرية - وبمقدورنا أن نتسم بالمرونة وأن نوافق على العمل مع المنسقين الخاصين بشأن المسائل الجديدة، رغم أن ذلك يظل انحرافاً، لم نسمع أي توضيح مقبول بخصوصه، عن الممارسة التي اتفقنا عليها في العام الماضي.

ودعونا نتوجه جميعاً، نحن الراغبين حقاً في العمل على المسائل الموضوعية التي يتناولها مؤتمر نزع السلاح، نحو اعتماد مقرر مماثل لمقرر العام الماضي، ولكن دون أن يتوقف ذلك على مقترحات جديدة وغامضة ومبهمّة لها نطاق وآثار فورية غير واضحة. ودعونا ننتظر ونترتّب حيال ما تقترحونه. ولنسأل أنفسنا، إذا كنا نريد حقاً العمل بشأن المسائل الموضوعية، إن لم يكن منطقياً أن نفكر في الطريقة التي اتبعناها لإنجاز العمل الموضوعي في العام الماضي - وهي طريقة حظيت بتوافق في الآراء - ثم ننتقل إلى النظر في مسألة المنسقين وجدول الأعمال، ثم بعد ذلك ننظر لنرى ما إذا كان هناك مبرر لإجراء مناقشة موضوعية بشأن أي إجراءات أم لا.

وحقيقة الأمر، أننا ذكرنا في الجلسات السابقة أننا لا نعترض على المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بالمسائل الإجرائية، حيث إن كوبا تؤيد توسيع عضوية المؤتمر ويمكنها أيضاً أن تدعم إدخال تحسينات على أساليب عمله، شريطة احترام النظام الداخلي للمؤتمر، وعدم استخدامه، كما شهدنا في اجتماع تلو آخر، للتعدي على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، أو استعمال المؤتمر أداة لانتهاك قرارات هدفها الوحيد هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول والانتقاص من مبدأ المساواة في السيادة. ونحن لسنا ممن ينهضون واقفين ثم يغادرون مؤتمر نزع السلاح عندما يتكلم أحد الذين يختلفون معنا في الرأي؛ بل على العكس من ذلك، نحن نستمع بعناية شديدة.

وأعتقد إذن أن بناء الثقة يستوجب أن نتسم بالشفافية التامة وألا نتخطى، وأقولها مرة أخرى، ألا نتخطى الخطوط الحمراء التي كان واضحاً منذ البداية أن علينا وضعها. ولدينا رغبة تامة للعمل مثلما فعلنا في العام الماضي، ولكننا لن نقبل الترويح، على الأقل في مؤتمر نزع السلاح، لمبادرات من شأنها أن تكون بمثابة انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. وأشكركم شكراً جزيلاً.

الرئيس: أشكر ممثل كوبا على بيانه وأعطي الكلمة إلى سفيرة المكسيك.

السيدة فلوريس لييرا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): شكراً جزيلاً، السيد الرئيس. وبداي ذي بدء، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لما دأبت على الاضطلاع به من عمل على رأس مؤتمر نزع السلاح، ولما أبدته من اهتمام بالسعي إلى تحقيق توافق في الآراء، وللطريقة الشفافة التي أدت بها كل

هذه المناقشات. ويعرب وفدي عن خالص امتنانه، ليس لما أبديته من انفتاح على الجميع وإشراك لهم فحسب، بل أيضاً لاكثرائك بجميع الشواغل أثناء سعيك نحو التوصل إلى اتفاق بين جميع الأعضاء.

وبالتأكيد، وأعتقد أن الجميع يعلمون ذلك، فإن وفد بلدي لديه شواغل لأسباب غير تلك الأسباب التي دأبنا على سماعها طوال المناقشة التي جرت عصر اليوم؛ فلقد كان اعتقادنا دوماً - وفي هذا نتفق مع الوفد الكوبي - أن ولاية هذا المؤتمر إنما هي التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً. وهذا هو الهدف الرئيسي الذي يجب أن نسعى لتحقيقه. ولقد دأبنا جميعاً على السعي نحو طرح أفكار مبتكرة بغية الوصول إلى تلك الغاية، ولكننا لم ننجح. ومع ذلك، فالمكسيك تدرك أيضاً، أننا بدون سلوك سبيل الحوار، وبدون بناء توافق في الآراء، لن نتمكن من الوصول إلى الغاية التي نريد جميعاً أن نصل إليها، في ظل هذه الحالة الدولية المعقدة في المقام الأول. وأود ببساطة أن أسجل هنا أن وفد بلدي، ورغم ما لديه من تحفظات، مستعد للانضمام إلى توافق في الآراء بغية اعتماد هذا المقرر، لأننا قد أبدينا دائماً المرونة اللازمة للتوصل إلى توافق في الآراء.

ونرى أيضاً أن تعيين المنسقين - لا سيما أولئك المعنيين بتحديد الكيفية التي يمكن بها تحسين أساليب العمل وبمسألة توسيع العضوية - جزء هام من هذا المقرر. ولماذا كنا نقول دائماً إن ثمة مشكلة أساسية في مؤتمر نزع السلاح، ألا وهي المشكلة التي تعطلنا عن المضي قدماً نحو التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً؟ ويُعزى جزء من السبب في ذلك، إلى الدينامية التي يتسم بها عملنا، والإجراءات التي نعمل في ظلها. فهناك إفراط في اتباع أسلوب الإدارة الجزئية بالتدخل في تفاصيل عمل الجميع، ولا يمكننا المضي قدماً في ظل هذه الدينامية، وفي الحقيقة فإن مجرد تناول هذا المقرر لهذه المسائل، يعتبر بالنسبة لنا، خطوة إلى الأمام.

ونود أن نؤكد أن إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء جزءاً مما ذكر. ونحن ندرك أنه لن يُحرز أي تقدم دون التوصل إلى توافق في الآراء، ولكننا نعتقد أن هذه بداية جيدة. وفي هذا الصدد، ورغم أن المكسيك تعتبر أن من الأهمية بمكان الشروع في العمل الحقيقي لمؤتمر نزع السلاح والتوقف عن التظاهر بالعمل الذي يلحق بنا جميعاً الكثير من الضرر، أود ببساطة التأكيد مجدداً على أننا نرى أن مشروع المقرر الذي وُضع اليوم بصياغتك التي قدمتها في غاية الأهمية، حيث إنه يحدد أساساً ما إذا كنا سنواصل الانخراط في الحوار أم لا، وما إذا كنا سنواصل العمل بغية التوصل إلى الاتفاقات المنشودة التي تمكننا من التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً أم إننا ببساطة سنستمر في مناقشات مثل تلك التي جرت في الأسابيع الماضية، ما لم تكن مُسيسة بدرجة أكبر. وما يريده وفد بلدي هو إجراء حوار بشأن المسائل الموضوعية. ونعتقد أن المسائل الإجرائية ينبغي لها أن تأتي الآن في المرتبة الثانية، ولهذا السبب كنا على استعداد لتأييد مشروع المقرر الذي قدمته. وشكراً جزيلاً لك، السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر سفيرة المكسيك على بيانها. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير جمهورية كوريا.

السيد لي جانغ - كون (جمهورية كوريا): أشكرك، السيد الرئيس. وبادئ ذي بدء، فأنا كذلك أود أن أضم صوتي إلى الآخرين في توجيه الشكر إليك وإلى فريقك على ما اضطلعتم به من عمل شاق بغية إحراز تقدم في مسعانا الجماعي - لإحياء هذه الهيئة والمحافظة على الزخم البطيء الذي بنينا به بشق الأنفس على مدى العامين الماضيين أو أكثر. وأود أن أثني عليك لإدارتك الممتازة في رئاسة هذه المجموعة بطريقة تتسم بالتوازن والشفافية والمرونة والمهنية العالية.

وعلى نحو ما أوضح وفد بلدي في جلسة يوم الثلاثاء، فإننا نؤيد مشروع المقرر الذي قدمته بصيغته المعدلة شفويًا، ونحن على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء بغية المساعدة في كفالة أن تحرز هذه الهيئة تقدماً. ومع ذلك، فعند سماع البيانات الصادرة عن مختلف الوفود - رغم تفهمي التام

لأحواهم ومواقفهم وفهمهم لمشروع المقرر - لا يسعني إلا أن أقول إنه لأمر محبط ومثير للقلق إلى حد ما أن نرى جهودنا الجماعية التي بذلناها على مدى الأسابيع الأربعة أو الثمانية الماضية، في ظل رئاستك والرئاسة الأوكرانية، وهي على ما يبدو تذهب سُدىً. وأود أن أتجنب استخدام كلمة "الفشل"، ولكن رغم كل هذه الجهود الهائلة التي بذلتها، السيد الرئيس، وبهذا الكثيرون منا، نحن الوفود، بغية التوصل إلى اتفاق - فإننا الدول الأعضاء ونحن نقرب من تحقيق توافق في الآراء - على ما يبدو أننا كنا مرة أخرى على وشك الفشل، الأمر المخيب للآمال ليس لأنفسنا فحسب، بل أيضاً للمجتمع الدولي كله، الذي يتوقع منا أن ننجز شيئاً يسيراً على الأقل.

وإنني أشعر بخيبة أمل إلى حد ما، ليس بسبب إخفاقنا في التوصل إلى توافق في الآراء ووضع خطة عملنا هذا العام؛ بل إنني إلى حد ما أشعر بإحباط أكبر بسبب عدم استطاعتي تصور ماهية الخطوة التالية في حال فشلنا في اعتماد مشروع المقرر هذا في حده الأدنى بغية المضي قدماً في أعمالنا. وإذا لم نفعل ذلك، أشعر أننا سندور في حلقة مفرغة لا نهاية لها ولا يمكننا - ربما جميعاً - الخروج منها. وربما لا تتعلق المسألة بالوقت الذي أهدرناه فحسب، بل أيضاً بالأموال التي سددها دافعوا الضرائب لدينا. ولكن، مرة أخرى، ربما لا يكون التشاؤم جواباً حكيماً - ونحن ما زلنا نحاول أن نبذل قصارى جهدنا للتمسك بالتفاؤل من أجل مستقبلنا الجماعي. ووفد بلدي مستعد ولديه الرغبة في العمل معك ومع الزملاء والوفود والأصدقاء الآخرين بغية بناء مستقبلنا الجماعي وتنشيط الهيئة التي ننتمي إليها جميعاً. شكراً السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه وأعطي الكلمة الآن إلى سفير اليابان.

السيد تاكاميزاوا (اليابان): أتوجه بالشكر إليك، السيد الرئيس، على ما اضطلعت به من عمل شاق وإلى فريق عملك لما بذلوه من جهد؛ وأعتقد أنك قد باشرت العمل بشفافية واتبعت نهجاً شاملاً للغاية.

وبعد أن استمعتُ إلى المناقشات التي دارت في هذه القاعة، ازداد إدراكي بأهمية تحسين الأداء وزيادة الفعالية في مؤتمر نزع السلاح. وكذلك، فإنني أتساءل عن كيفية تحقيق ذلك الهدف دون أن يكون لدينا هيئات فرعية. وهذا ما يتعين على رؤساء المؤتمر أن يفكروا فيه، وينبغي لجميع الدول الأطراف التفكير في الكيفية التي تكفل أداء العمل على نحو فعال في المؤتمر. ودون الإشارة إلى الهيئات الفرعية أو الفريق العامل المعني بإيجاد سبل للمضي قدماً، فقد شهدت جلساتنا العامة الكثير من المناقشات التي اتسمت بالتفاعلية العالية في الماضي، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبشأن القذائف وبشأن العديد من المسائل الأخرى، بما في ذلك برنامج العمل. ويحدوني الأمل حقاً، إذن، في أن تضع كل رئاسة من الرئاسات المقبلة خطة واضحة لعملها أثناء فترة رئاستها التي تمتد لأربعة أسابيع، بحيث تتمكن الدول الأعضاء من التحضير للمسائل الموضوعية ومناقشتها. وأعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يخلصنا من هذا المأزق. ولكن مرة أخرى، أود أن أشير إلى أننا إن لم نتمكن من الاتفاق على استكمال ما أنجزناه من عمل في العام الماضي بالبناء عليه ثم تعميمه، فإننا بذلك لا نكون قد أحرزنا أي تقدم. ويمكننا العمل على أساس القيمة المضافة، ولكن إذا واصلنا اتباع ذلك المسار، فلن نتمكن، عندئذ، من تحقيق توافق في الآراء ولن نتمكن من المضي قدماً.

وفي الختام، أدعو الرئاسات المقبلة للمؤتمر إلى أن يكون عملها متسماً بالشفافية ويمكن توقعه بالقدر الكافي لإنجاز العمل باجتهاد في المؤتمر. وأشكرك، السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر سفير اليابان على بيانه. وأعطي الكلمة مرة أخرى إلى سفير جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أشكرك، السيد الرئيس. إن بعض البيانات التي أدلى بها هنا قد دفعتنا إلى مزيد من التفكير وجعلتنا نلخص إلى استنتاج قاطع مفاده أن مشروع المقرر الذي عُرض علينا لم يتبلور بعد. ولقد استمعنا بعناية شديدة، على سبيل المثال، إلى البيان المطول الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي بشأن مجموعة من المسائل الموضوعية المتعلقة بالدور السياسي والفلسفي والدبلوماسي لمؤتمر نزع السلاح والمسائل التي يعمل المؤتمر على معالجتها. ولأن البيان كان شاملاً للغاية، لم يكن بوسعنا على ما يبدو إلا أن نقر بأنه يطرح نقاطاً هامة تستحق النظر فيها.

ثم استمعنا باهتمام بالغ إلى البيان الذي أدلى به وفد كوبا، الذي أشار فيه إلى بعض المسائل الإجرائية - وأهني الوفد الكوبي لأنه استعرض القواعد والأنظمة فيما يخص عدداً من المسائل التي تُنظر فيها هنا، ولأنه راعى مسائل موضوعية تتعلق بمشروع المقرر. وتابعنا أيضاً باهتمام كبير البيانين اللذين أدلى بهما وفداً سورية وإيران، ولهذا السبب، وبعد هذه البيانات الأربعة، ليس لدينا سوى بضع تعليقات موجزة. ونبدأ بالقول، على نحو واضح وحاسم، إننا لا نرى هنا أي بلد لديه شكوك بشأن نوايا السيد الرئيس. وعلى الأقل، فإن الوفد الفنزويلي ليس لديه أي شكوك. بل على العكس، فلقد أدركنا مرة تلو أخرى الموضوعية والشفافية اللتين اتسمت بهما تصرفاته أثناء محاولاته لاستيعاب الآراء التي أعربت عنها الوفود.

وفي الحالة الخاصة بفنزويلا، عقدنا اجتماعين مع الرئيس، واستمع إلينا باحترام شديد. وقد أثرنا معه، على نحو محدد جداً، بعض الشواغل التي أخبرنا أنه سيضعها في الاعتبار وسيناقشها مع الآخرين. ولا يساورنا أدنى شك في أن الرئيس أجرى تلك المناقشات وخلص إلى الاستنتاج الذي كان عليه أن يتوصل إليه، لأنه في حين من الواضح أن الرئيس يعمل في إطار من الاستقلالية، فإنه يجب عليه أو عليها في المقام الأول استطلاع آراء جميع محاوريه وأخذها في الحسبان. وبعد كل ما قلته، أود التأكيد مجدداً أن وفد بلدي يرى أن الوثيقة، التي تتضمن مشروع المقرر، هي نقطة بداية جيدة بغية الوصول إلى اتفاق، والتوصل إلى توافق في الآراء. وقد قلنا مثل ذلك في الاجتماعات السابقة. وكنا نفضل النظر في برنامج العمل والبدء في المفاوضات دونما إبطاء، رغم أنه كان بمقدورنا أن نؤيد إنشاء الهيئات الفرعية على أساس أنها أداة أو يمكن أن تكون أداة لتحقيق الهدف النهائي، وهو أن يستأنف المؤتمر أعماله الموضوعية وليس أي شيء آخر. وقدمننا أيضاً - مقترحاً لم يُقبل للأسف - بأن تُنشأ هيئة فرعية لكي تنظر في المسائل الناشئة والتكنولوجيات الجديدة: أو بعبارة أخرى، أن يوجد لدينا خمس هيئات فرعية، وليس أربع هيئات.

وذكرنا أن تعيين منسق خاص لم يكن أنسب وسيلة بغية تحسين أداء المؤتمر وفعاليتيه ولا لكسر الجمود، حيث إن هذا التعيين من شأنه أن يثير شكوكاً، وفوق كل ذلك كله لأن بعض الوفود قالت هنا وبصراحة إن المراجعة المقترحة لفعالية المؤتمر وعضويته لها أهداف سياسية. وحذرنا تلك الوفود من أن فشل مبادرات مماثلة قد يبيّن، في الواقع، أن أي مراجعة لأساليب العمل لا يمكنها أن تضمن وضع نهاية للجمود القائم في غياب الإرادة السياسية اللازمة. فما هي الفائدة من اعتماد استراتيجية، ثبت عدم فعاليتها من قبل، مرة أخرى؟

والولاية المسندة إلى ما يسمى المنسق الخاص المعني بتحسين أداء المؤتمر وفعاليتيه ودراسة مسألة عضويته، كما ذكرت وفود أخرى، ما زالت غامضة وعرضة لسوء التفسير. وحرصاً منا، في هذا الصدد، على تقديم مقترح من شأنه أن يساعدنا على التوصل إلى اتفاق، فقد كرر الوفد الفنزويلي مقترحات تقدمت بها وفود أخرى بشأن عدة مسارات عمل ممكنة. ولا أريد أن أكرر هنا ما قلناه في عدة مناسبات، بما في ذلك ما ذكرناه للرئيس: وتحديدًا عن ضرورة تقسيم مشروع المقرر إلى جزأين، أحدهما يتعلق بالهيئات الفرعية الخمس، ومنها هيئة تُعنى بالمسائل الناشئة والتكنولوجيات الجديدة وهيئة أخرى تُعنى بتعيين المنسق الخاص المعني بدراسة سبل تحسين أداء المؤتمر وفعاليتيه ومسألة توسيع عضويته. ويمكن أيضاً تقسيمه إلى مقرر يُنشئ الهيئات الفرعية الخمس، بما في ذلك واحدة تُعنى بمسائل

التكنولوجيا المستجدة، وأخرى تُعنى بتعيين منسق خاص لتحسين الأداء والفعالية والعضوية، وثالثة تُعنى بتحديد هوية الأشخاص الذين سيعملون بوصفهم منسقين للهيئات الفرعية أو المنسق الخاص.

ولم تُقدم هذه المقترحات سوى لغرض وحيد هو المساعدة في إيجاد مسار يتيح لنا الوصول إلى توافق في الآراء، وكان بمقدور البلدان التي لديها شكوك بشأن أي جانب من جوانب هذه المقترحات أن تعبر عن تلك الشكوك. وكما يبين مشروع المقرر المطروح أمامنا الآن، لم يُحدد مسار من هذا القبيل، وبما أن مشروع المقرر لا يشتمل على المقترحات التي قدمها وفد بلدي وقدمتها وفود أخرى، فإننا، مثلنا مثل بعض الوفود الأخرى، لا يمكننا الانضمام إلى توافق في الآراء.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن من يتولون الرئاسة المقبلة من ممارسة سلطاتهم بمشروعية وبشكل كامل ووفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وألا توجد محاولات لتخريب الرئاسة وعملها، على غرار ما حدث في الماضي. ولنا أمل في أن يتمكن من سيتولون الرئاسة القادمة من تيسير إجراء مزيد من المناقشات بشأن المسائل المطروحة. وأقول، مرة أخرى، إن فنزويلا لديها الرغبة السياسية في مساعدة مؤتمر نزع السلاح على الاضطلاع بالدور المناط به بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح. وشكراً جزيلاً لك، السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر سفير فنزويلا على بيانه وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل جنوب أفريقيا.

السيد محمد (جنوب أفريقيا): شكراً لك، السيد الرئيس. ونود أن نعرب عن تقديرنا للمدير العام. وأود أيضاً أن أعبر عن خالص تقديرنا للطريقة التي دأبت على اتباعها في الاضطلاع بمسؤولياتك. فقد اتسمت بالمهنية والشفافية والجدية في عملك، ومن أجل ذلك، نود أن نشي عليك ونشيد بطريقتك.

واسمح لي أن أبدأ بالقول إن اعتماد مقرر لا يمكن معادلته باعتماد برنامج عمل. وقد سبق أن بين وفد بلدي أننا نؤيد كل الجهود المبذولة بغية إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل وتمهيد الطريق نحو إجراء المفاوضات. وأود أن أؤكد مجدداً وبكل قوة أن المسؤولية الرئيسية لكل دورة من دورات المؤتمر هي اعتماد برنامج للعمل بغية الشروع في العمل الموضوعي. ولكن علينا جميعاً أن نبدي قدراً من التحلي بالمرونة. ونحن نرى أن الطلبات، التي تقدمت بها وفود كثيرة أعطيت لها الكلمة سابقاً، لمنحها مزيداً من الوقت بغية دراسة مشروع المقرر لها ما يبررها. وثمة أسئلة كثيرة جداً ما زالت بلا إجابات، لا سيما فيما يخص نطاق مجال عمل وولاية المنسق الخاص المعني بتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته. وكذلك فإن العديد من الوفود قد أثارت، وما زالت حتى يومنا هذا تثير، مسائل أخرى تتعلق بالمضمون يرون أن من شأنها أن تحسن المقرر.

وسبق لوفد بلدي أن أثار هذه المسألة من حيث فعالية أداء المؤتمر، ونحن بحاجة إلى إجابات من أجل اتخاذ قرار مدروس. ونحن أيضاً، كما قال زميلنا ممثل كوبا، مترددون جداً في أن نوقع شيئاً على بياض. ولذلك، نؤيد بقوة طلب إتاحة مزيد من الوقت بغية السماح بالإجابة على الأسئلة التي لم نطرحها نحن فقط بل طرحتها وفود كثيرة أخرى.

ووجهة نظر جنوب أفريقيا بشأن الهيئات الفرعية معروفة جيداً، ولكن كما ذكرت آنفاً، علينا جميعاً أن نبدي قدراً معيناً من المرونة. وانطلاقاً من روح التوافق والرغبة في الوصول إلى حل وسط، السيد الرئيس، إذا كان علينا أن ندافع عن طلب إتاحة مزيد من الوقت بغية مناقشة مشروع المقرر، فلربما يكون هذا أمراً يتعين علينا النظر فيه بجدية. وشكراً لك.

الرئيس: أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه وأعطي الكلمة الآن إلى سفير إسبانيا.

السيد هيرايث إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): شكراً لك، السيد الرئيس. وبطبيعة الحال، فإن وفد بلدي ينضم إلى الوفود التي توجهت إليك بالشكر والتهنئة على الجهود التي بذلتها على مدار الأسابيع القليلة الماضية بغية الوصول ببرنامج العمل إلى خاتمة ناجحة. ونرحب أيضاً بحضور مديرنا العام بيننا عصر هذا اليوم. والحقيقة، السيد الرئيس، هي أن عمل مؤتمر نزع السلاح، ولسنوات خلت، كان لا بد له أن يُدار على الدوام بمرونة وبصورة بناءة مع إرادة سياسية، وأعتقد أن هذا الأمر الذي بين أيدينا عاجل وملح بصفة خاصة، لأننا جميعاً ندرك الحالة الأمنية المثيرة للقلق، والتوترات المعروفة جيداً التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي، والمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سينعقد في الفترة المقبلة، والنداءات العاجلة الصادرة عن مؤتمرنا من أجل اتخاذ إجراءات. والقائمة طويلة جداً، ومن نافلة القول إن المناقشات التقنية هي من صميم نطاق ولايتنا، التي هي بطبيعة الحال، التفاوض بشأن معاهدات ملزمة قانوناً.

والمعروض علينا اليوم هو وثيقة يُقترح فيها ببساطة أن نُجري مناقشات تقنية بشأن عدد من المسائل المدرجة في جدول الأعمال التقليدي لمؤتمر نزع السلاح. ومن بين هذه المسائل، مسألة التكنولوجيا الناشئة والتهديدات الجديدة، التي بمحض الصدفة، تحتاج إلى أن ينظر فيها منسق خاص وليس هيئة فرعية. وعلى كل حال، سواء تولى النظر في هذه المسألة هيئة فرعية أو منسق خاص، لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يدفعنا ذلك إلى الاعتراض على أهمية خطة العمل المقترحة. وربما كان آخرون يرغبون في أن تنظر هيئة فرعية في هذه المسألة. وأعتقد أن علينا جميعاً أن ندرك أننا لن يعجبنا دائماً كل الجوانب في جميع الأمور، والآن نصل إلى المسألة الحساسة التي تعد بمثابة محور الاهتمام اليوم: ألا وهي تحديداً، تعيين منسق يتولى دراسة أساليب العمل. فولاية هذا المنسق تتضمن أيضاً النظر في توسيع المؤتمر ودراسة سبل تعزيز فعالية المؤتمر.

وأنا هنا أتساءل عن الوفد الذي يمكنه أن يعترض على تحليل أُجري بنية حسنة وشفافية وموضوعية بشأن أفضل السبل لمناقشة تعزيز كفاءة مؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أن المناقشة التي سيجريها المنسق الخاص ستتيح للوفود كافة، كلهم جميعاً، الفرصة كي يعربوا عن وجهات النظر التي يرون أنها الأنسب.

ولذلك، أرى من وجهة نظري أننا لا يجب أن ننحاز أو نتحيز ضد هذا النوع من المناقشات وأن هذه المناقشات يجب أن تُجرى بالشفافية والموضوعية اللازمين. وبالتالي، سيكون بمقدورنا منح المؤتمر وظيفة ينجزها في هذه الدورة. وإلا، فإنني أتساءل عما سيكون بمقدورنا تحقيقه، وما هي البدائل إذا لم تشهد عملية اعتماد برنامج العمل تقدماً. وربما يتمكن أصحاب الرئاسة المقبلة من تحقيق ذلك. ولكنني أعتقد أن الطبيعة الملحة لتعهدنا بتحمل مسؤولية إنجاز مهمتنا في المؤتمر ينبغي لها بالتأكيد أن تسمح للمقترح الذي تقدمت به، السيد الرئيس، بالمضي قدماً. وهذا هو الأمر الذي يرتاح وفد بلدي لرؤيته يتحقق. وشكراً جزيلاً لك، السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر سفير إسبانيا على بيانه. وأرى سفير إكوادور يريد أخذ الكلمة، فليفضل.

السيد إيزكويردو مينيو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): شكراً لك، السيد الرئيس. وبادئ ذي بدء، أرحب بحضور المدير العام. وفي هذه المرحلة من المناقشة، وفي ظل الظروف الراهنة، لدي بيان مقتضب جداً ومحدد للغاية. ويعتقد وفد بلدي أن هذه الوثيقة المعروضة أمامنا تعكس قدرها هائلاً من الجهود التي بُذلت من أجل التوفيق بين مختلف الآراء المعرب عنها في الجلسات التي ترأستها، السيد الرئيس. ولذلك، يرى وفد بلدي، أن مشروع المقرر أداة هامة من أجل عودة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. ومع ذلك، من الواضح أن الإرادة السياسية لاعتماده غائبة. وقد وردت الإشارة في عدة مناسبات إلى الحاجة الماسة والملحة لأن ينجح هذا المؤتمر، الذي هو المنتدى الوحيد لإجراء مفاوضات

بشأن نزع السلاح، في إحراز تقدم ملموس في عمله الموضوعي. ولذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية اتخاذ تدابير من شأنها أن تجعل من الممكن المضي قدماً في العمل وإيجاد سبيل للخروج من حالة الشلل التي أصابت المؤتمر لفترة طويلة جداً.

السيد الرئيس، نحن نعتقد أن المناقشات التي أُجريت في أثناء فترة رئاستك قد وجهت في الاتجاه الصحيح، ولذا نهنئك مرة أخرى على الطريقة الرائعة التي اتبعتها في إدارة هذه المناقشات والتي اتسمت بالمهنية الفائقة والشفافية. وأشكرك شاكراً جزيلاً.

الرئيس: أشكر سفير إكوادور على بيانه.

أيها السيدات والسادة، لا أري أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة، لذا اسمحوا لي أن أذكر ما سيحدث بعد ذلك. على مدار الأسابيع الأربعة الماضية، عملت على نحو مكثف في محاولة لتحقيق أفضل توازن ممكن فيما بين مختلف المصالح الممثلة في هذه القاعة. وقد كنت واضحاً - وكذلك كانت وفود كثيرة واضحة - بشأن كون فترة الرئاسة الثانية هي الوقت المناسب لاقتناص الفرصة وتحقيق هذا الأمر، وبشأن رغبتنا في محاولة إيجاد سبيل لهيكله عملنا هذا العام بحلول نهاية فترة رئاسة المملكة المتحدة.

وقد قلت في الأسبوع الماضي إنني أعترم اتخاذ إجراء هذا الأسبوع على أساس المشروع المتوازن الذي أعددهنا، والذي، كما أقول، أعتقد أيضاً أنه يمثل أحد السبل الممكنة - وربما السبيل الوحيد الممكن - لهيكله عملنا هذا العام. وفي يوم الثلاثاء، طلبت من الوفود أن تحصل على تعليماتها النهائية للبت في المسألة اليوم. وبناء على بعض التعديلات التي اقترحها بعض المتكلمين في القاعة يوم الثلاثاء، عممت أمس تلك التعديلات الشفهية، على سبيل المجاملة للوفود بغية تسهيل حوارنا اليوم، ويؤسفني أن بعض الوفود قابلت هذه المجاملة بغير الروح التي قُصدت بها.

وفي هذا الصباح، قدمت مشروع المقرر مُتضمناً في الوثيقة CD/WP.619/rev.2، بصيغته المعدلة شفهيًا، وقلت إن مقررنا يتعلق بما إذا كنا نرغب بشكل جماعي في الاستفادة من عام 2019 بغية البناء على العمل الذي أُجيز في العام الماضي وتعميقه أم لا. ولقد أنصتُ بعناية إلى المناقشة التي دارت عصر اليوم، وبحسبي أنا يوجد على الأقل سبعة وفود لا يمكنهم الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع المقرر هذا، ولذا يتعين عليّ أن أقبل حقيقة أن الإجابة هي لا.

أيها الزملاء المقرون، إنني أشعر بإحباط وخيبة أمل من أجل مؤتمر نزع السلاح لأننا لم نتمكن من الاتفاق بصورة جماعية على مواصلة المناقشات الموضوعية في الهيئات الفرعية هذا العام. فقد أضعنا الزخم الذي بنيناه في العام الماضي. وإلى الوفود الذين كانوا على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء، أتوجه إليكم بالاعتذار لأن جهودكم ذهبت سدى. ولكنني أتوجه إليكم بالشكر على ما أبدتموه من مرونة واستعداد لقبول حلول وسط بغية تحقيق الخير الأكبر من أجل الصالح العام بإرساء الأساس السليم لإجراء مفاوضات مقبلة في هذه الهيئة.

وأود الآن أن أعطي الكلمة إلى أميننا العام، السيد مولر.

السيد مولر (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح): شكراً لك، السيد الرئيس.

يؤسفني شديد الأسف أن مشروع المقرر لم يكن بالإمكان اعتماده اليوم. وإنه، بطبيعة الحال، حققكم السيادي وقراركم السيادي، ولكنني أخشى أنه سيؤدي إلى مزيد من تقويض الثقة التي لدى العالم في قدرة مؤتمر نزع السلاح على الاضطلاع بالمهمة التي أنشئ خصيصاً من أجلها.

وفي العام الماضي، كان عمل الهيئات الفرعية في الوقت المناسب وكان موضوعياً. وقد أدى عمق المناقشات التي أُجريت في الهيئات الفرعية إلى التأكيد على أهمية شحذ المعارف الاستثنائية في هذا المنتدى

المتعدد الأطراف والبناء عليها بغية إجراء مزيد من المناقشات بشأن المسائل ذات الأهمية الوجودية بالنسبة للدول الأعضاء في هذا المؤتمر. وكان إنشاء الهيئات الفرعية بشأن البنود الأساسية الأربعة المدرجة في جدول الأعمال المؤتمر، فضلاً عن تعيين المنسقين الخاصين، عملاً من شأنه أن يتيح للمؤتمر فرصاً قيمة من أجل مواصلة العمل الموضوعي الذي بدأ في العام الماضي والنظر في مجالات مواضيعية أخرى، مثل المسائل الناشئة والتكنولوجيات الجديدة، وتحسين الأداء وتعزيز الفعالية في المؤتمر، وتوسيع العضوية.

والمسائل الناشئة والتكنولوجيات الجديدة تحدث ثورة في حياتنا؛ وعدم مناقشة تأثيرها على جدول أعمال المؤتمر هو بصراحة مفارقة تاريخية ولا يخدم البشرية على نحو جيد. وقد أُجريت، على مر السنين، مناقشات بشأن تحسين أداء المؤتمر وتعزيز فعاليته. وكذلك، فإن تعيين منسق خاص لو كان قد تم لشكل إشارة إيجابية لدعم المناقشة وتبادل الآراء بشأن المسائل التي تؤثر على سير العمل اليومي لمؤتمرنا هذا. ومن نافلة القول إن مسألة توسيع عضوية المؤتمر ينبغي، كحد أدنى، مناقشتها. واستعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة نابع من النظام الداخلي للمؤتمر.

ومع ذلك، وبعد كل ما قيل، يظل المؤتمر أداة تحت تصرف الدول الأعضاء فيه، تستخدمها بأي طريقة تراها مناسبة. وفي حين تؤسفني، كما قلت، النتيجة التي توصلتم إليها اليوم، فإنني أؤكد لكم، بصفتي الأمين العام للمؤتمر، على استمرار دعمي الشخصي ودعم الأمانة العامة لعملكم الهام.

ونقطة أخيرة، أود أن أعتنم هذه الفرصة كي أبلغكم أنني، بناء على طلبات تلقيتها من المجتمع المدني ومنكم كذلك، أعتزم تنظيم الدورة الرابعة للمتددي المشترك غير الرسمي بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في وقت لاحق من هذا العام. وسوف أتواصل معكم في الأسابيع القليلة القادمة عن طريق الأمانة العامة وستصل إليكم مني بعض الاقتراحات بخصوص الشكل والمحتوى والخبراء المختصين بغية جعل هذا الحدث فرصة للحوار والتفاعل بما يمكن أن يثري عملنا وعملكم على نحو مفيد. وأتطلع إلى تلقي تعليقاتكم واقتراحاتكم، حتى تتمكن من الإعداد والتحضير للحدث الذي نأمل أن يكون مفيداً واستشراقياً.

وأشركم شكراً جزيلاً.

الرئيس: أشكر الأمين العام على بيانه وبالتأكيد على دعمه المستمر لعمل مؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الأعزاء، ستعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الثلاثاء الموافق 19 آذار/مارس 2019، برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأعطي الكلمة الآن إلى سفير الولايات المتحدة الأمريكية. وأدعوكم إلى أخذ الكلمة، السيد السفير.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية): أشكركم، السيد الرئيس. أولاً، أود أن أثنى عليك، السيد الرئيس، وأشيد بوفد بلدك على الجهود الدؤوبة التي بذلتوها بغية التوصل إلى اتفاق بشأن مقرر يدفع مؤتمر نزع السلاح إلى المضي قدماً. ومن المؤسف أن ذلك لم يكن مقدراً. ولكن يحق لكم، أنت وفريقك، أن تفخروا بكل الأعمال التي أنجزتموها.

وفيما يتعلق برئاسة الولايات المتحدة للمؤتمر، فإنني أعتزم، أنا وفريقي، أن نتشاور مع الدول الأعضاء الرئيسية بهدف معرفة ما إذا كانت هناك إمكانية لتحديد عناصر يمكن أن تشكل أساساً لبرنامج العمل أم لا. وأنا أعلم أن هذا الهدف لن يكون سهلاً المنال، ولكن التزامي هو أن أحاول.

وسيكون الحدث الأول في فترة رئاسة الولايات المتحدة للمؤتمر، هو خطاب يلقيه أمام المؤتمر، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون تحديد الأسلحة والتحقق والامتنال، الدكتور يلم د. س. بوبلتي، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 19 آذار/مارس، في تمام الساعة العاشرة صباحاً. وقبل ذلك الخطاب مباشرة، سأوجز للمؤتمر برنامج الجلسات والأنشطة الأخرى والجدول الزمني للفترة المتبقية من رئاسة الولايات المتحدة للمؤتمر.

ومرة أخرى أشكركم، السيد الرئيس، على جهودك وجهود أعضاء وفد بلدك من أجل محاولة إعادة المؤتمر إلى العمل.

الرئيس: أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وكلماته الرقيقة والوفد المرافق له، وأؤكد له ولوفد بلده دعمنا الكامل وهو يتولى مهام رئيس مؤتمر نزع السلاح.

أيها المندوبون الموقرون، وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم، بل وأعمال فترة رئاسة المملكة المتحدة للمؤتمر. وقد كان من دواعي الشرف بالنسبة للمملكة المتحدة أن تتولي رئاسة هذه الهيئة، وفي الغالب من دواعي السرور أيضاً. واسمحوا لي أن أشكركم جميعاً على ما قدمتموه من دعم أثناء الأسابيع الأربعة الأخيرة. وأود أيضاً أن أسجل خالص شكري إلى زملائي في الأمانة العامة، وإلى موظفي المؤتمر وإلى مترجمينا الشفويين الممتازين على دعمهم الثابت لعملنا.

وقبل أن أختتم بياني، أعطي الكلمة لممثلة أستراليا.

السيدة وود (أستراليا): السيد الرئيس، رغم النتيجة المخيبة بشدة للأمال، فإنكم تستحقون، أنت وفريقك، جولة من التصفيق.

الرئيس: أشكر ممثلة أستراليا على بادرتها الكريمة.

حضرات السيدات والسادة، أعلن الآن رفع الجلسة.

وُفِّعَت الجلسة الساعة 17/05.